

- مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الجلسة الـ 50
- البند 2: التقرير السنوي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة وتقارير مكتب المفوضية السامية والأمين العام
- مداخلة كتابية مشتركة¹
- 23 مايو 2022

استمرار العنف اليومي والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية في قطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة شهدت الأشهر الأخيرة تصاعد الانتهاكات الجسيمة، والمتكررة، لحقوق الإنسان، والتي ترتكها السلطات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، والأرض الفلسطينية المحتلة. ورغم تعدد الأسباب وراء تصعيد العنف؛ إلا أنه ليس بجديد.

● الأسباب الجذرية

منذ 1948، يعيش الشعب الفلسطيني نكبة مستمرة، يعاني خلالها إنكاراً منهجياً لحقوقه الفردية والجماعية بسبب نظام إسرائيلي الاستيطاني الاستعماري للسيطرة والقمع العنصريين، وهو الأمر الذي يصل حد جرائم الاضطهاد والفصل العنصري والجرائم ضد الإنسانية.²

الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة، والمتواصل على مدى 54 سنة، ساهم وتسبب في ارتكاب عدة انتهاكات منهجية للقانون الدولي من جانب إسرائيل، بما في ذلك الضم غير القانوني للأراضي الفلسطينية، ونقل المستوطنين الإسرائيليين، والتطهير العرقي، والتهجير القسري وطرد آلاف الفلسطينيين. وعلى مدار 15 سنة الأخيرة، تعرض سكان غزة، البالغ عددهم مليوني نسمة، لحصار قمعي وغير قانوني وسياسة إغلاق من جانب سلطة الاحتلال، الأمر الذي تسبب في كارثة إنسانية خطيرة، للدرجة التي دفعت الأمم المتحدة لاعتبار غزة «غير ملائمة للعيش فيها».³ ويتكرر تعرض سكان غزة لهجمات عسكرية محدودة أو واسعة النطاق، تستهدف المدنيين والمباني المدنية، وغيرها من السياسات والممارسات التمييزية والممنهجة.

ويمثل الإفلات الإسرائيلي المتفشي والمؤسسي من العقاب، والذي تدعمه محكمتها العليا -محكمة العدل العليا- أحد الأسباب الجذرية لاستمرار انتهاك حقوق الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر.

مؤخراً، طعنت مؤسسة الميزان والمنظمات الشريكة أمام محكمة العدل العليا،⁴ على قرار النائب العام العسكري الإسرائيلي بإغلاق تحقيق جنائي بشأن مقتل أربعة أطفال من عائلة بكر على يد الجيش الإسرائيلي، أثناء هجومه العسكري في صيف 2014 على غزة، والذي عرف باسم «عملية الجرف الصامد». وتشير التحقيقات لأن سلاح الجو الإسرائيلي أطلق نيراناً مميتة بشكل متعمد ومباشر على الأطفال، دون التحقق من الهدف أو اتخاذ الاحتياطات اللازمة، في انتهاك صارخ

¹ مقدم من مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

² انظر الميزان: <http://mezan.org/uploads/files/1638179374997.pdf>

³ انظر الاونروا: <https://www.unrwa.org/ar/newsroom/features/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A6%D9%85-%2020>

<https://www.unrwa.org/ar/newsroom/features/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A6%D9%85-%2020>

[D9%84%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%B4-%D8%9F%](https://www.unrwa.org/ar/newsroom/features/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A6%D9%85-%2020)

⁴ انظر الميزان: <http://mezan.org/post/32713>

للقانون الإنساني الدولي. وفي السياق نفسه، أشارت المنظمات في طعنها إلى أن النائب العام العسكري لديه تضارب في المصالح؛ إذ أنه يمارس دورًا مزدوجًا: فهو يقدم المشورة القانونية للجيش قبل وأثناء العمليات العسكرية، كما أنه يقرر ما إذا كان سيفتح تحقيقًا جنائيًا أم لا، فضلًا عن كيفية إجرائه. وحتى اليوم، يرفض المستشار القضائي والنائب العسكري إجراء أي تحقيق جنائي قد يؤدي لتوجيه لائحة اتهام في قضايا قُتل فيها مدنيون أبرياء في قطاع غزة.

إن سلوك آلية التحقيق الإسرائيلية في قضية بكر هو مؤشر آخر على تفشي سياسة الإفلات التام من العقاب للجنود والقادة الإسرائيليين. وتجدر الإشارة إلى أنه في 24 أبريل 2022، رفضت هيئة قضائية مكونة من ثلاثة قضاة من محكمة العدل العليا هذا الالتماس.⁵

● تواصل القيود الإسرائيلية غير المشروعة

الحصار الإسرائيلي غير القانوني البري والبحري والجوي لغزة، والذي يصل حد العقاب الجماعي بموجب القانون الدولي، تسبب في تصاعد معدل الفقر ليصل إلى 56٪،⁶ ويتوقع البنك الدولي زيادة هذه النسبة لتصل إلى 64٪ نتيجة لأزمة كوفيد-19. وبالمثل، ارتفع معدل البطالة في نهاية 2021 ليصل إلى 50.2٪،⁸ مع حصول 70٪ من الأسر في غزة على مساعدات.⁹

إن تطبيق إسرائيل المستمر لسياسة «المناطق محظورة الوصول» يقوض حق الفلسطينيين في السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية، كما يجعل الصيادين والمزارعين عرضة لإطلاق النار والمضايقة والاعتداء اللفظي والجسدي والاعتقال التعسفي والاحتجاز وتدمير المعدات. على سبيل المثال، وخلال الفترة بين 1 يناير و15 مايو 2022، فتحت القوات الإسرائيلية النار على صيادين فلسطينيين 128 مرة، ما أدى إلى إصابة 9 أشخاص، بينهم 3 أطفال، واعتقال 25 آخرين، بينهم 6 أطفال. وخلال الفترة نفسها، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي 250 عملية استهدفت مزارعين.

في السياق نفسه، يستمر تأخير أو رفض طلبات المرضى للسفر، عبر معبر إيريز الذي تسيطر عليه إسرائيل، للحصول على الرعاية المطلوبة العاجلة وغير المتوفرة في غزة، في غياب أي تبرير واضح، بموجب نظام التصاريح المعقد والتعسفي والتمييزي الذي تفرضه إسرائيل. وتظهر أرقام الميزان أنه منذ بداية 2022، توفي طفلان بعدما رفضت إسرائيل أو أجلت إصدار تصاريحهم. وفي 9 يناير 2022، توفي سالم النواتي، من سكان غزة، والذي يبلغ من العمر 16 عامًا، بسبب سرطان الدم بعدما تخلف عن ثلاثة مواعيد متتالية في المستشفى بسبب تأخر إسرائيل إصدار تصريحه.¹⁰ كذا في 25 مارس 2022، توفيت الطفلة فاطمة جلال المصري، 19 شهرًا، بعدما مُنعت من الوصول لمستشفى خارج غزة.¹¹

على أرض الواقع، تُظهر الحقائق أن الأوضاع الإنسانية الكارثية ستستمر في التدهور؛ بسبب الدمار الهائل وتدمير المنازل والبنية التحتية الرئيسية، وتشريد آلاف العائلات، وتأخير عمليات الإغاثة التي تخضع لقيود الإغلاق الإسرائيلية غير القانونية، وزيادة التلوث البيئي الناتج عن الذخائر الإسرائيلية الهائلة التي استخدمتها إسرائيل في التصعيد في مايو، بالإضافة إلى شح المياه الصالحة للشرب.

5 أنظر الميزان: <http://mezan.org/post/33005>

6 أنظر تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة: https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2020d1_ar.pdf

7 أنظر البنك الدولي: <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/06/01>

8 أنظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_8-11-2021-LF-ar.pdf

9 أنظر الميزان: <https://mezan.org/en/uploads/files/16261619561305.pdf>

10 أنظر الميزان: <http://www.mezan.org/post/32728>

11 أنظر الميزان: <https://mezan.org/post/32941>

ورغم زعم الحكومة الإسرائيلية أن الإغلاق والقيود المتصلة به تتعلق بضمان «الأمن»؛ إلا أنه تم الاعتراف بأن هذه المعاملة التمييزية، بحق أكثر من 2.000.000 فلسطيني، هي حالة من التفرقة العنصرية والفصل العنصري.¹²

● الاستهداف العسكري الإسرائيلي للمدنيين والبنية التحتية المدنية

أثناء الفترة بين 10 و21 مايو 2021، شنت إسرائيل هجومًا عسكريًا واسع النطاق على غزة، تمثل في سلسلة من الضربات الجوية الشديدة استهدفت مناطق مكتظة بالسكان في غزة، متعمدةً إصابة المدنيين ومنازلهم عمدًا، فضلًا عن البنية التحتية المدنية والعامّة. ووثق الميزان والحق والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هذه الهجمات.¹³

أسفر الهجوم عن مقتل 261 فلسطينيًا، من بينهم 240 شخص على أيدي القوات الإسرائيلية-151 منهم من المدنيين، بينهم 38 امرأة و59 طفلًا، منهم 39 دون 12 عامًا. كما تسببت الهجمات في إصابة 1968 فلسطينيًا في غزة بجروح، من بينهم 630 طفلًا (415 منهم دون 12 عامًا). وفي 13% من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، مُنعت سيارات الإسعاف من الوصول إلى الضحايا والمستشفيات؛ بسبب الهجمات المتواصلة، وتدمير الطرق.

وبينما تسببت قوات الجيش الإسرائيلي في وفاة 240 فلسطينيًا، فإن 113 منهم تم استهدافهم في منازلهم، دون سابق إنذار. كم تم استهداف مجمعات سكنية كاملة، ما أسفر عن تدمير 7680 وحدة سكنية، وفقًا لسياسة واضحة وافقت عليها القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية، ضمنياً على الأقل. وأثناء الأعمال القتالية التي شنتها القوات الإسرائيلية في 2014، واستمرت 51 يومًا، استأنفت الحكومة الإسرائيلية السمة الرئيسية لأعمالها القتالية والمتمثلة في استهداف المناطق السكنية والمدنيين.¹⁴

في سياق متصل، تسببت الهجمات في الإضرار أو تدمير 24 بئرًا، و221 مزرعة دواجن وتربية مواشي، و7 بنوك، و124 مسجد، و81 مركزًا للرعاية النهارية، و50 عيادة رعاية صحية، و184 مدرسة، من بين مرافق خاصة وعمامة أخرى. كما دمرت القوات الإسرائيلية خطوط المياه والكهرباء والطرق ومحطات المياه التي تغذي أحياء سكنية بأكملها، وهي مرافق لا غنى عنها لبقاء المدنيين على قيد الحياة، وبالتالي تعمدت تعريض مليوني فلسطيني لظروف معيشية غير إنسانية.

وتشير عمليات التوثيق والمراقبة الميدانية اليومية للمنظمات على الأرض أثناء الهجوم، إلى أن الهجمات العسكرية الإسرائيلية قد انتهكت، بشكل صارخ، مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي العرفي. ومن الواضح أن هذا السلوك يصل مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الجنائي الدولي.

في غضون ذلك، لم يتم إحراز أي تقدم في خطط إعادة بناء البنية التحتية لقطاع غزة، خاصةً المنازل السكنية والمياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي والطرق؛ بسبب القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على دخول مواد البناء، فضلًا عن نقص التمويل الدولي لعملية إعادة الإعمار، أو تعويض المتضررين من عدوان مايو 2014.

التوصيات

تتحمل الدول الأطراف مسؤولية قانونية لضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي. وبناءً عليه، فإننا نطالب هذا المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بـ:

12 أنظر الميزان: <http://mezan.org/uploads/files/1638179374997.pdf>

13 أنظر الميزان: <http://mezan.org/uploads/files/1644219360370.pdf>

14 أنظر الميزان: <https://pngoportal.org/p/23879>

1. دعوة إسرائيل إلى الرفع الفوري لإغلاقها غير القانوني والحصار المفروض على غزة، على النحو الذي أوصت به هيئات معاهدات الأمم المتحدة ولجنة التحقيق لعام 2018، وكما أعيد تأكيده في قرار المساءلة 13/40 من جانب الدول الأعضاء في هذا المجلس.
2. ضمان المساءلة والإنصاف وحقوق الضحايا الفلسطينيين، وخاصة ضحايا الهجوم العسكري الإسرائيلي الأخير واسع النطاق، بما في ذلك من خلال دعم آليات المساءلة الدولية، عمل وتفويض لجنة التحقيق بموجب القرار S-30/1.
3. الاعتراف بالأسباب الجذرية التي ترسخ الاضطهاد والفصل العنصري بحق كامل الشعب الفلسطيني ومعالجتها، ووضع حد لجميع أشكال العقاب الجماعي.
4. مطالبة إسرائيل بالتوقف عن استهداف المدنيين والممتلكات والمباني المدنية في غزة وتنفيذ جميع قرارات وتوصيات مجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد، بما في ذلك القرار 13/40، وتوصيات لجنة التحقيق لعام 2018 لمواءمة قواعد الاشتباك الخاصة بها مع المعايير الدولية، ووضع حد للجوء غير القانوني للقوة المميتة بحق الفلسطينيين.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان ومركز العمل المجتمعي - جامعة القدس، وهي منظمات غير حكومية ليس لها صفة استشارية، تساند الآراء الواردة في هذا البيان.